ورقة عمل

مفهوم القيمة ومقوماتها في الاقتصاد الحقيقي

(علاقة اليهود المرابين بتدمير القيمة الاقتصادية)

محمد محمد أحمد الآنسي

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على محمد وآل محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

سورة هود: (من الآية ٨٨).

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾.

سورة الكهف: (من الآية ١٠).

مفهوم القيمة

القيمة هي جوهر النشاط الاقتصادي، وتعكس العلاقة بين الإنسان والعمل والأرض «مصدر النعم والثروات والمواد» في الاقتصاد الحقيقي.

تقوم القيمة على العمل والإنتاج والموارد، وتُقاس بمدى توفير حاجات الانسان من السلع والخدمات.

لم تتعرض القيمة للتدمير والعبث كمام تعرضت له مع **التحولات الكبرى التي صنعها اليهود المصرفيون في القرن العشرين ابتداء من ١٩١٣ تاريخ إنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كجزء من نظام النقد الورقي وآليات تشغيله وتحريكه وتوزيع تضخمه الربوي.** وقد نتج عنها انفصال المال النقدي عن الإنتاج والعمل، ضمن خطط السيطرة على الاقتصاد العالمي وثروات الشعوب.

مفهوم الاقتصاد الحقيقي

- الاقتصاد الحقيقي **هو الاقتصاد الذي تقوم فيه الثروة على إنتاج السلع والخدمات النافعة، ويُمارس فيه الإنتاج بآليات خالية من الربا والظلم والاحتكار ونهب موارد الآخرين.**
- **وهو الاقتصاد الذي لا يتم فيه استغلال العنصر البشري بأجور ضعيفة.**

والاقتصاد «الاقتصاد الحقيقي» يتوافق وينسجم مع رؤية الخالق وهديه ونوره الذي بعث به جميع الأنبياء إلى الناس. ويلتزم بتشريعات رب العالمين، ممثلة بما جاء به الإسلام وما ورد في القرآن الكريم، باعتباره مهيمنًا على بقية الرسالات وخاتماً لها، ومحفوظاً من التحريف، وموجَّهًا إلى البشرية جمعاء، (هدى للعالمين)، (رحمة للعالمين). (ذكر للعالمين)، (ذكرى للعالمين)،

يعتمد الاقتصاد الحقيقي على **الزراعة، والإنتاج الحرفي، والصناعة، والطاقة،**

والموارد الاستخراجية التي تلبّي حاجات التصنيع. وهذا يجعله على النقيض تمامًا من **الاقتصاد الوضعي** المهيمن في العصر الراهن؛ إنه مختلف تماماً عن الاقتصاد العالمي المهيمن والمسيطر على الثروات والموارد لصالح **المصرفيين المرابين.**

- ينطلق الاقتصاد الحقيقي من قواعد وأسس محورية من شأنها تحقيق استقرار القيمة الاقتصادية مثل تمكين الفئة الكبرى في المجتمع من الإنتاج والاكتفاء الذاتي باعتبارها من الأساسيات التي **تصنع التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وتحفظ القوة الشرائية للعملة من التبخر التدريجي.**

بمعنى أن الاقتصاد الحقيقي يختلف تماماً عن اقتصاد الوضع الراهن الذي يدار من **أوكار البنوك الربوية الكبرى** بنك التسويات الدولية، صندوق النقد، البنك الدولي، والاحتياطي الفيدرالي، وجي بي مورجان وبقية بنوك آل روتشيلد. التي تقوم بمهام **فرض الإقراض**، وتنفذ آليات نقل التضخم وتوزيعه على الشعوب.

العائد المالي في الاقتصاد الحقيقي

قال الله سبحانه وتعالى: **﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُم قَالُوا إِنَّمَا البَيعُ مِثلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ البَيعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا..﴾.**

سورة البقرة 275

هذه الآية حددت العائد المالي الصحيح في الاقتصاد الحقيقي، وجعلته مشروطاً ومرتبطاً بقيمة حقيقة فيها نفع ومشروطاً بالمصادر التالية:

١. **من بيع سلعة أو مواد (تم إنتاجها وفيها نفع وقيمة) أو**
٢. **مقابل أجرة على عمل فيه نفع وقيمة.**

فإذا كان العائد المالي من بيع أو نشاط اقتصادي مرتبط بالقيمة والنفع، **فهو عائد طبيعي يمكن إضافته إلى كتلة الثروة العامة للبشرية دون حدوث ضرر، وعلى العكس مع العائد (الربوي) من غير عمل ولا إنتاج شيء نافع فلا يمكن إضافته**

إلى الثروة العامة؛ وإضافة المال الربوي إلى الثروة العامة تؤدي إلى حدوث مشاكل خطيرة تدميرية تضر بالمجتمع، وبسببها تبرز مشاكل التضخم، والاحتكارات، ويتعذر حدوث التمكين للمحتاجين إليه، ويتسع الفقر وتنتشر البطالة، وتكون الثروة محصورة بين فئة صغيرة محدودة (دُولةً بين الأغنياء).

مقومات القيمة في الاقتصاد الحقيقي

١. العمل.

هو الوسيط الذي يحوّل الموارد الحقيقية النافعة إلى سلع وخدمات تلبي حاجة الإنسان. **والقيمة الحقيقية مصدرها العمل والإنتاج النافع، وليس من التداول المالي ولا من أرباح أسواق المال والأسهم والمشتقات المالية الربوية المنتشرة في العالم اليوم.**

والعمل من أهم مصادر تكوين القيمة؛ لأنه يحوِّل الموارد إلى سلع ومواد نافعة تلبي حاجة المجتمع، وكل ما لا يتضمن جهدًا إنتاجيًا نافعاً لا يولِّد قيمة اقتصادية، وإن ولّد أرباحًا نقدية فهي (رابية منتفخة وتحمل في نفسها ضرراً كالسرطان).

هذا يعني؛ لا قيمة بلا عمل، ولا عمل بلا إنتاج، ولا انتاج إلا لما فيه نفع ويلبي حاجة البشرية ويمكنّها من الحياة الكريمة والعزة التي أراد الله لها أن تكون عليها.

هذا المفهوم يجعل من النشاط الاقتصادي قائماً على النفع ومنع الضرر على الآخرين، بعيداً عن المفاهيم المتداولة في العصر الراهن التي تعتمد كمية النقود الورقية وأرقام المضاربات والأسواق المالية ومخرجاتها الإلكترونية كركائز للقيمة.!

٢. الموارد في الأرض

من مقومات القيمة ومصادر تكوينها أصول النعم والموارد في الأرض، باعتبارها ميدان الزراعة والماء، والطاقة، والمعادن، وهي الرافد الأساسي للإنتاج.

وتعامل الموارد في الاقتصاد الحقيقي كشريك أساسي لإنتاج القيمة. ومن خلالها يمارس الانسان نشاطه الزراعي ويحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ويستخرج المواد الخام، ومصادر الطاقة التي تستخدم في الصناعة والتحويلات الصناعية التي

تنتهي بإنتاج السلع والمواد وتغطية حاجة الناس منها.

في الإسلام ثمة قيود وتشريعات تنظيمية خاصة بالأرض وبقية مكونات القيمة بهدف استثمارها بما يعود بالنفع ويحقق عدالة التوزيع الاقتصادي، بطريقة مختلفة عن الرؤى والتنظيرات البشرية المعمول بها في الرأسمالية والشيوعية وغيرهما. ووفقاً للقرآن ورؤيته العظيمة لا مكان لحجر الأرض ولا اكتناز المال وإن كان ملكاً خاصاً فلا بد من إخراجه إلى ميادين الإنتاج.

بينما في الرأسمالية نجد أن الأرض والموارد وغيرها تتحول إلى سلعة قابلة للبيع والاحتكارات والتملك والحجر والاحتجاز المطلق.

ولو كانت الدول والأنظمة الإسلامية تعمل بالتشريعات الإلهية لما كانت ثروات الأمة وشعوبها تحت سيطرة اليهود المرابين وقوى النهب والاحتكارات، ولما كان هناك اكتناز وتمليك لأراض واسعة وديان، وسهول، ومدن، وغابات لصالح فئة الأغنياء القليلة المحدودة جداً.

لقد ساهمت هذه الممارسات الخاطئة في حدوث المشكلة الاقتصادية ونشر الفقر والجوع في كل أرجاء المعمورة.

٣. عدالة التوزيع.

يعتبر الربا والاحتكارات من أهم أسباب حدوث الظلم الاقتصادي والفوارق المعيشية، ولضمان العدالة، لا بد من الالتزام بمنع الربا والاحتكارات، مع وضع حد أعلى لهامش الربح وحد أدنى للأجور. فالأجور التي لا تمكّن العامل من تلبية حاجاته المعيشية الأساسية، هو ومن يعول، هي أجور ظالمة وغير عادلة، والقبول بها يؤدي إلى اختلالات سياسية واقتصادية واجتماعية. هذا ثابت عبر تاريخ البشرية كله.

ومن المهم معرفة ما تشكله الأجور العادلة من أهمية في الاقتصاد الحقيقي،

فحين تكون الأجور أقل من الحد الأدنى العادل تسهم في إضعاف القيمة والقدرة الشرائية بشكل مباشر، وتضر بقاعدة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، وتؤدي إلى ركود الإنتاج وضرر حتى على قوى الاحتكارات والهيمنة.

٤. الزمن والإتقان (العمر الاقتصادي للمنتج)

من مقومات القيمة في الاقتصاد الحقيقي (الجودة والإتقان) فالسلع المتقنة تستمر فترة أطول وتحافظ على نفع لفترة زمنية ممتدة؛ هذا يعني أن القيمة لا تقاس بالكم فقط، بل بمدى دوامها واستمراريتها؛ فالاقتصاد الحقيقي يثمِّن ما هو متين، مستدام، ومتقن الصنع، لأنه يختزن جهدًا بشريًا وزمنيًا أكبر.

بينما تعتمد الرأسمالية وغيرها من الأنظمة البشرية على التقادم المخطط،» أي صناعة سلع قصيرة العمر لضمان استمرار الاستهلاك وسرعته»، مما يقلل من القيمة الحقيقية ويزيد من اعتماد الشعوب على الاستيراد ويغذي النظام الربوي.

٥. النفع وتلبية حاجة الانسان.

- من مقومات القيمة أنها تُقاس بقدرة السلعة أو الخدمة على تلبية حاجات الإنسان من السلع الأساسية والمواد التي فيها نفع وقيمة فعلية.

وهذا المفهوم يصنع فرقاً بين السلع والمواد النافعة وغير الضرورية أو الكماليات التي تأتي على حساب الأساسيات، ناهيك عن السلع الضارة بكل أنواعها فهي ذات تأثير سلبي على القيمة، ومنها المنتجات الضارة كالخمور والمخدرات، وكل ما يشكل هدراً للمال والوقت، وكل ما فيه تشتيت ولهو وإبعاد عن العمل والإنتاج النافع.

ووفقاً لرؤية القرآن ومبادئ الاقتصاد الحقيقي؛ فإن انتاج السلع الضارة وغير النافعة من مدمرات القيمة.

٦. انعدام الضرر العام (البيئي).

تشكل قضية عدم الضرر العام من مقومات القيمة الأساسية في الاقتصاد الحقيقي، والسلامة البيئة تشكل أبرز وأهم ميادين هذا الجزء من مقومات القيمة، فالمنتجات والسلع التي تضر بصحة الشعوب، وتدمر التربة والغذاء والمياه والثروة الحيوانية والنباتية، لا علاقة لها بالقيمة؛ وهذا ينطبق على الأسمدة والمبيدات الكيماوية والأغذية المعدلة وراثياً.

معايير قياس القيمة

في الاقتصاد الحقيقي تُقاس القيمة بمدى تمكين الناس من حياة كريمة، وقدرتهم على الوصول إلى حاجاتهم الأساسية بلا ظلم ولا امتهان يمسّ كرامتهم التي أرادها الله لهم وجعل صونها والحفاظ عليها فريضة ومسؤولية منوطة بالقائمين على شؤون الناس. وهناك مفهوم مختلف للقيمة عند الماركسية والرأسمالية والمذاهب الاقتصادية البشرية كلها.

في القرآن الكريم الكثير من التشريعات والضوابط التنظيمية المخاصة بالاقتصاد وشؤون المال وآليات الانتفاع بالنعم والـثروات كلها جاءت بطريقة متميزة وفريدة لا نظير لها، إنها تؤكد كفاءة رسالات الله إلى خلقه وكمالها وقدرتها على النجاح في إدارة شؤون البشرية وتلبية حاجات الشعوب ومتطلبات حياتها ومعيشتها، وهذا ما جاء به الأنبياء في الرسالات الإلهية من تشريعات وضوابط اقتصادية لمنع الفوضى وضبط الاختلال ومنع التجاوزات والظلم بين البشرية، ويؤمن به عقلاء البشرية ويقدرونه من أزمنة قديمة.

وقد كانت هذه المفاهيم معروفة وتحت التطبيق العملي قبل أن يقوم اليهود المرابون بتخريب وإفساد الاقتصاد العالمي وقبل انتشار تضليلهم، لقد عملت بها البشرية حين كانت على فطرتها فقد كانت سياساتها الاقتصادية أقرب إلى الاقتصاد الحقيقي. ويمكن التذكير بموقف أحد العقلاء القدامى وهو (أرسطو) إذ كان من المناهضين للربا والمرابين، وله جهود من أجل التفريق بين الاقتصاد الحقيقي القائم على تلبية الحاجات، والاقتصاد التجاري القائم على المضاربة وإنتاج المال الربوي.

ولولا الإفساد والظلم والتضليل والدور التخريبي الذي قام به اليهود المرابون، -وما زالوا يقومون به- هم ومن معهم من أولياء الشيطان؛ لكانت حياة البشرية اليوم أفضل مما هي عليه إلى حد قد يصعب استيعابه عند الكثير من الناس.

وأبرز مراحل نقل القيمة وتدميرها مرتبطة بتاريخ النظام المالي العالمي الربوي والعملات الورقية التابعة له، ومن أجل استمرار هيمنة هذا النظام وتمكينه من نهب ثروات الشعوب والسيطرة على موارد الآخرين تم اخراج المزارعين المحليين في ريف العالم من الإنتاج، وتدمير الاكتفاء الذاتي والسيطرة على الأسواق وفتح أبوابها للسلع المستوردة المدفوعة بالدولار والعملات الربوية التابعة له.

- **هذا ما حدث في القرن العشرين الماضي. وما زال يحدث إلى يومنا هذا.**

القيمة في الشيوعية «الماركسية»

اعتبر الماركسيون [١] القيمة بأنها تجسيدًا للعمل الاجتماعي، ووضعوا قيوداً ومبررات لحصول القيمة، كانت ظالمة وطابعها مليء بالاحتيال ويحقق نفس أهداف الرأسمالية ويتطابق مع مخرجات ونظريات رؤى المدارس البشرية الأخرى إذ تلتقي جميعاً عند تمكين المولين الربويين من السيطرة والاحتكار والطغيان. وفي الأصل لصالح نفس البنوك والشركات العالمية التي تمول بنوك (الدولة) وشركاتها؛ فاليهود المصرفيون خلال القرون الأربعة الأخيرة هم المسيطر على المعروض النقدي والمتحكم بالسياسات النقدية في العالم كله.

- وقد ثبت اخفاقها وفشلها وظلمها للإنسان وللقيمة بشكل كبير، وقد بلغت أعداد القتلى من البشر على أيد الماركسيين في معسكرات الاجبار على العمل ومصادرة ونزع ملكية الأرض من الطبقة المتوسطة (المنتجة) في القرن العشرين وحده إلى أكثر من مائة مليون إنسان. [٢]

والمفهوم الماركسي للقيمة يتجاهل بقية المقومات الأخرى التي تتكون منها القيمة، **وهذا الانحراف يعود إلى المفاهيم التي بنى عليها اليهودي كارل ماركس تحليله ونظرياته للقيمة، في إطار الدور والوظيفة التي كانت مطلوبة منه.**

ورؤية الماركسية بشأن القيمة ظالمة؛ لأنها لا تعترف بجهد العامل الفرد ولا صاحب رأس المال، وتعتبر الربح ظلماً، وامتلاك وسائل الإنتاج من خصائص الدولة فقط، تحول العلاقات الاقتصادية إلى ميدان صراع وبيئة مليئة بالظلم والفقر والجوع. **وهذا الظلم النظري تحوّل إلى ظلم عملي في التجارب الماركسية، حيث انتهى الأمر فعلياً إلى مصادرة الملكيات، وموت الحافز على العمل، وانهيار الإنتاج، وانتشار الفقر، واستغلال الموارد، وقتل عشرات الملايين من البشر في معسكرات العمل الإجباري.**

ولو اعترف كارل ماركس بهذه المقومات الأساسية لانهارت فكرة مفهوم «فائض القيمة» الذي هو القاعدة الأساسية للماركسية والشيوعية بكل أنماطها وفروعها، وبالتالي فإن نموذج القيمة في هذه المدرسة يظهر تصورًا ناقصًا يفتقر إلى التوازن

ويتنافى مع مقاصد العدل، لاعتماده على تأويل متناقض ومختلف عن القيمة ومفهومها في الاقتصاد الحقيقي «النافع».

أبرز رموز الماركسية التالية أسماؤهم:

- **الجيل الأول المؤسس**

١. **كارل ماركس** (Karl Marx) – ١٨١٨–١٨٨٣[٢]

٢. **فريدريك إنجلز** (Friedrich Engels) – ١٨٢٠–١٨٩٥

شريك ماركس الفكري (وضابط الإيقاع) الناقل للتمويل من المصرفيين اليهود.

- **الجيل الثاني**

٣. **كارل كاوتسكي** (Karl Kautsky) – ١٨٥٤–١٩٣٨

- المنظّر الأكبر لما يسمى بالاشتراكية الديموقراطية.

٤. **روزا لوكسمبورغ** (Rosa Luxemburg) – ١٨٧١–١٩١٩

٥. **فلاديمير لينين** (Vladimir Lenin) – ١٨٧٠–١٩٢٤

ماركسيون اقتصاديون معاصرون

٦. **بول سويزي، وإيمانويل والرشتاين**، وديفيد هارفي.

مفهوم القيمة في الكلاسيكية (الرأسمالية الأولى)

في المذهب أو الطريقة الاقتصادية الكلاسيكية، فقد كان رموزها الأوائل يرون بأن القيمة تُشتق من العمل، وعلى رأسهم (آدم سميث)، على عكس بقية رموز الاقتصاد من بعدهم. وهذا لا يعني أنّ بقية رؤاهم الاقتصادية تتوافق مع الاقتصاد الحقيقي النافع؛ لأن لهم مثالب ونظريات متناقضة، ترتب عليها ظلم وحروب، إذ كانت تراعي مصالح اليهود المصرفيين وقوى التمويل الربوية، وتخدم أهداف الصهيونية، وخاصة (توماس مالتوس) صاحب نظرية خفض السكان، ومخترع الأفكار الشيطانية التي تدعو للتخلص من الفقراء والفئة المستضعفة من الناس.

أبرز رموز ما يسمى بالمدرسة الكلاسيكية (الرأسمالية) التالية أسماؤهم:

- (آدم سميث (Adam Smith) – ١٧٢٣–١٧٩٠ المؤسس للاقتصاد الكلاسيكي، وأهم أعماله ثروة الأمم في (١٧٧٦).

١. (ديفيد ريكاردو (David Ricardo) – ١٧٧٢–١٨٢٣

٢. توماس مالتوس (Thomas Malthus) – ١٧٦٦–١٨٣٤
صاحب نظرية خفض عدد السكان، خدمة لأهداف أكذوبة (الندرة).

٣.) جان باتيست ساي (Jean-Baptiste Say) – ١٧٦٧–١٨٣٢
صاحب «قانون ساي» (العرض يخلق الطلب)، ومن تناقضاته أنه من أهم المدافعين عن اقتصاد وحرية السوق!

٤. جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) – ١٨٠٦–١٨٧٣

مفهوم القيمة
في (المدرسة الاقتصادية النمساوية)

تُعدّ المدرسة الاقتصادية النمساوية[٤] أحد الفروع المنبثقة من الإطار الرأسمالي، وقد بنت نظريتها في القيمة على مبدأ «القيمة الذاتية» التي تُحدَّد بتفضيلات الفرد وتقديره الخاص للمنفعة، لا بما يُبذل في الإنتاج من جهدٍ أو عملٍ أو تكلفة. فالعوامل الأساسية في تكوين القيمة في الاقتصاد الحقيقي - كالعمل، والجهد، والعدالة في الأجور، وإنتاج ما ينفع الشعوب - **لا تُشكّل في الرؤية النمساوية أساسًا للقيمة**، بل مجرد وسائل يستفاد منها بعد أن يقرر المستهلك قيمة السلعة من وجهة نظره.

وتفترض هذه المدرسة أنّ السوق الحرّة وحدها كفيلة باكتشاف الأسعار والقيم، وأن التفاعل بين العرض والطلب يكشف «القيمة الحقيقية» وفق تقدير (الأفراد)، **ولهذا ألغت أي دور للمعايير الأخلاقية أو الاجتماعية أو الاحتياجات العامة في تحديد القيمة، معتبرة أن العدالة ليست معيارًا اقتصاديًا.**

ويرى رموز المدرسة النمساوية بأن الأجور العادلة، وحاجات الشعوب، ومصلحة المجتمعات، كلها خاضعة لحكم السوق فقط. وهي رؤية تبتعد عن الواقع الاجتماعي وتفترض شروطًا لا تتحقق في الواقع، مثل المنافسة، والملكية، وغياب الاحتكار، وحياد الدولة، وهي شروط بعضها متناقضة، ولا وجود لها فعليًا في واقع الأنظمة الرأسمالية المعاصرة.

ومع ذلك، تميّز رموز النمساوية - مثل (كارل مينغر)، و(ميزس)، و(هايك)، و(روثبارد) - باعتراف واضح بمخاطر السياسات النقدية الربوية في النظام المالي العالمي، ولهم تحذيرات صريحة بشأن الضرر الناتج عن التوسع الائتماني -منبع التضخم الأكبر- الذي تصنعه البنوك التجارية والبنوك المركزية. ومن أبرزها تحذيرات (ميزس) من الدورات الاقتصادية الناجمة عن الائتمان الربوي، وانتقادات (هايك) سيطرة البنوك المركزية على النقد، وتنديدات (روثبارد) واستنكاره اعتماد النظام المصرفي على الاحتياطي الجزئي الذي اعتبره (روثبارد) من أنواع الاحتيال. بالرغم من

أهمية هذه الاعترافات والتحذيرات إلا أنها لم تتحول يوماً إلى سياسات واقعية في النظام الرأسمالي، ولم تُعتمد أي توصيات (لرموز المدرسة النمساوية) في الحد من التوسع الربوي أو ضبط توليد النقود من غير إنتاج، بل جرى تجاهلها بالكامل.

وبهذا يمكن القول إن المدرسة النمساوية - رغم نقدها الصريح للنظام النقدي الربوي - قدّمت تصورًا للقيمة يتجاهل أسس الاقتصاد الحقيقي، ويمنح السوق سلطة مطلقة في تحديد القيمة، على حساب العمل والإنتاج والعدالة وحاجات المجتمعات، وهي عناصر تُكوِّن جوهر القيمة في الرؤية الاقتصادية الأخلاقية والإصلاحية النافعة للناس، وهذه الرؤية لا تتوفر إلا في رؤية الإسلام وتشريعات الله رب العالمين فقط.

أبرز رموز المدرسة النمساوية التالية أسماؤهم:

١. **كارل منغر** (Carl Menger) – ١٨٤٠–١٩٢١مؤسس المدرسة النمساوية (١٨٧١)
٢. **فريدريش فون فيزر** (Friedrich von Wieser) – ١٨٥١–١٩٢٦
٣. **لودفيغ فون ميزس** (Ludwig von Mises) – ١٨٨١–١٩٧٣
٤. **فريدريش هايك** (F.A. Hayek) – ١٨٩٩–١٩٩٢
٥. **موراي روثبارد** (Murray Rothbard) – ١٩٢٦–١٩٩٥
٧. **إسرائيل كيرزنر** (Israel Kirzner) – ١٩٣٠–
٨. **هانس-هرمان** هوبّه (Hans-Hermann Hoppe) – ١٩٤٩–

القيمة في الرأسمالية الحديثة

في الرأسمالية الحديثة أصبحت القيمة الاقتصادية مرتبطة بشكل أساسي بالنقد والأسواق المالية، بعيداً عن الإنتاج والعمل ومبدأ النفع وتلبية الاحتياج البشري؛ ففي ظل الرأسمالية تم تعطيل قياس القيمة بما ينتجه الإنسان من سلع وخدمات مفيدة ونافعة؛ بل أصبحت مرتبطة بما يسمى «الأصول المالية» المنفصلة عن الإنتاج والعمل كالأسهم، والسندات، والأموال الورقية.

- **والرأسمالية تمنح قوة هائلة للسوق المالي، بحيث يمكن أن تُحدد الأسعار والقيم بشكل منفصل عن الإنتاج الفعلي، ونظراً لهذا الانحراف تشكلت فجوات كبيرة بين القيمة الاقتصادية الحقيقية والقيمة المالية الظاهرية.**
- **وهذا المفهوم الرأسمالي ينتج عنه أزمات مالية دورية وتدمير مستمر للقيمة الاقتصادية الحقيقية. وهذا يعني: أن مفهوم القيمة في الرأسمالية بكل مدارسها لا يكترث للبعد الأخلاقي، ولذلك انتشر الفقر في العالم على نطاقات واسعة في العالم بشكل غير مسبوق في الماضي كله.**

القيمة في النقد

- في الاقتصاد الحقيقي، يعد النقد واحداً من مقومات تكوين القيمة، لا مخزنًا لها ولا بديلاً عنها. فالقيمة لا تُصنع من المال، بل من العمل والإنتاج والمنفعة، وما المال إلا رمز يُسهِّل تداول القيمة بين الناس. وقد كان النقد في الماضي وسيلةً لقياس القيمة وتبادلها، لا مخزناً لها؛ غير أن هذا الوضع تغيّر مع التحولات الاقتصادية الكبرى التي فرضها المصرفيون على النظام المالي العالمي. **مع شيوع النقد الورقي الربوي ابتداءً من القرن العشرين، أصبح النقد مخزناً للقيمة ووسيلة لاكتنازها، وكيانًا لإنتاج قيمة وهمية من غير إنتاج سلع ومواد نافعة.**

لفهم القيمة في النقد يتطلب تتبّع التحوّل التاريخي الذي مرّت به النقود، من المال السلعي القائم على الذهب والفضة بوصفه أصلًا حقيقيًا، إلى المال الائتماني القائم على الأوراق، ثم إلى المال الافتراضي (الإلكتروني)، و(الرقمي)، والأموال العائدة من المضاربات المالية. وقد مثّل هذا المسار انتقالًا تدريجيًا من نقدٍ مرتبط بالإنتاج والثروة الحقيقية، إلى نقدٍ منفصل عنها بطريقة مدمرة وكارثية.

فصل المال النقدي عن القيمة

منذ أن تمكن اليهود من اختراع الشركات والبنوك وفرض نظام مالي عالمي يعتمد على النقود الورقية، تمكنوا من فصل المال النقدي بشكل كامل عن القيمة بعيداً عن الإنتاج، فتحول المال إلى أداة اكتناز وتكديس ووسيلة لفرض الهيمنة والنهب.

طبيعة النقد ووظيفته الأصلية

في الاقتصاد الحقيقي، تعتبر وظيفة المال النقدي الأصلية (قبل اختراع البنوك والنظام المالي العالمي الربوي) ممثلة في وظيفتين أساسيتين هما:

١. قياس قيمة السلع والخدمات.

٢. تسهيل التبادل التجاري بين الناس، دون الحاجة للمقايضة بسلع.

هذه الوظائف كانت تستند إلى مال نقدي له أصل مادي يحمل في نفسه قيمة ويمتلك خصائص أخرى تؤهله وهو (نقد الذهب أو الفضة).

أمّا وظيفة المال كـ «مستودع القيمة» فليست وظيفة سليمة في الأصل

- الإسلام لا يمنع أن يحتفظ الناس بذهب أو فضة في شكله المصنوع بهدف الانتفاع به أو الزينة في حدودها المقبولة. ومع ذلك لا تعطي للنقد صفة «مستودع

للثروة» لأن هذه الوظيفة تصبح طريقًا للاكتناز. ولذلك جاء تحريم الربا على النقد تحديدًا لأنه يحوله إلى سلعة ويفتح باب المتاجرة وتوليد الربح منه.

لماذا لا يعتبر المال النقدي مخزناً للقيمة في الاقتصاد الحقيقي؟

في الاقتصاد الحقيقي، ليست النقود مخزناً للقيمة، وهذه الرؤية صائبة ودقيقة لأنها تحمي الثروة والاقتصاد من التالي:

١. الاكتناز وتعطيل التداول (ضرب السيولة)

وهذا سبب من أسباب التعطيل الاقتصادي والفقر (كي لا يكون دولة بين الأغنياء).

٢. تحويل المال إلى سلعة

وهذا يعني فتح المجال للفوائد الربوية، وأسواق المال والمضاربات المالية غير الإنتاجية، ومشكلة الاقتصاد العالمي اليوم قادمة من هذه الممارسات في شكلها الكبير.

٣. تكوين فوارق طبقية حادّة

لأن فصل المال النقدي عن الإنتاج والعمل أحد أسباب تفريخ الفقر.

مراحل التحول التي مرت بها القيمة

في مراحل التعامل بالذهب والفضة كان المال النقدي مرتبطاً بقيمة محدودة، لا يمكن تضخيمها ولا صناعتها بموجب رغبة بشرية أو قرار من جهة مؤسسية.

بالرغم من التطور الصناعي والتقني، ما زالت مستويات نمو الذهب محدودة جدًا، مما يؤكد أن الله، رب العالمين، خالق الإنسان والأرض والموجودات، أراد أن تعتمد الشعوب على هذه الموارد في التداول، للحماية من التضخم

التدميري الموجود في النقود الورقية، والنقود الأخرى التي يمكن انتاجها من غير قيمة كالعملات المشفرة والرقمية التي يمكن رفع مستوى معروضها بسهولة.

وقد مثّل المال النقدي القائم على الذهب والفضة أداةً عادلة نسبيًا لتبادل المنافع بين الناس، ومتقاربة مع مستويات النمو الحقيقي للإنتاج والعمل، قبل أن تبدأ مرحلة الانفصال التدريجي بين النقد والقيمة الحقيقية والانتقال إلى النقد الورقي والالكتروني.

مرحلة النقد الورقي

منذ أن اخترع اليهود البنوك والشركات وفرضوا النظام المالي والنقود الورقية، تمكنوا التلاعب والاحتيال ونقل القيمة على حساب الشعوب، في البداية قدموا النقود الورقية على أساس أنها مرتبطة بالذهب والفضة ويمكن استبدالها بهما متى ما شاء حاملها.

كانت البدايات الفعلية لهذا الاحتيال مرتبطة بإنشاء بنك إنجلترا عام ١٦٩٤م على يد اليهود المصرفيين، وتمكنوا من اقناع ملك إنجلترا بالموافقة عليه بإغرائه بالشراكة فيه حيث منحوه أسهماً في البنك. كانت الأضرار الناتجة عن بنك إنجلترا في إطار بعض الدول الأوروبية والهند والمستعمرات التي كانت خاضعة لاحتلال عسكري من جيش المصرفيين اليهود (البريطاني).

وبعد انشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عام ١٩١٣م ونشر البنوك المركزية في الدول أصبحت أضرار النقد الورقي واسعة تغطي بلداناً كثيرة، وقد توسعت دائرة أضرارها في العالم بعد اتفاقية النقد (الأممية) في الحرب العالمية الثانية المعروفة «بريتون وودز» ١٩٤٤م.

وقد تم فرض البنوك على العالم بقوة الهيمنة العسكرية، ومع كثير من التضليل أصبحت مستساغة بتعاون من قادة الأنظمة والحكومات؛ لتكون أدوات نهب وقنوات (مركزية) لتوزيع تضخم الربا العالمي على الشعوب.

وإلى يومنا هذا ما زالت البنوك تقوم بوظيفة توزيع التضخم ونقل ونهب القيمة لصالح الدولار والنظام المالي الربوي حتى يومنا هذا.

المؤامرة الكبرى على القيمة

قبل الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م كانت نسبة سكان الريف العالمي ٦٩٪؛ و٣١٪ في المدن [٥]، وقد تميّز المجتمع الريفي آنذاك بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي الغذائي، بل كان ينتج فائضًا يموّن به سكان المدن. كما كان الريف منتجًا رئيسيًا لموارد استراتيجية أخرى مثل الأخشاب، والثروة الحيوانية، والقطن، والمواد الخام، ما جعله قاعدة حقيقية للإنتاج والقيمة.

بالنسبة لليهود المصرفيين كان هذا الوضع يشكل عائقاً أمام خطة التحولات الكبرى على طاولتهم، والتي تعتمد على استراتيجية تدمير الاكتفاء الذاتي ونقل الزراعة من السكان المحليين إلى الشركات العالمية للسيطرة على الأسواق بهدف تمكين النظام المالي وعملاته الربوية من دخول الأسواق والحصول على فرص الدوران والتحريك لتوزيع التضخم على الشعوب باعتبار هذه الاستراتيجية ضرورة لا بد منها لتمكينهم من الهيمنة والسيطرة والتحكم والوصول إلى الموارد والثروات. وهذا النمط الإنتاجي المستقل شكّل عائقًا أمام تمدّد النظام المالي الربوي العالمي؛ إذ إن المجتمعات المكتفية ذاتيًا لا تحتاج إلى القروض، ولا تخضع بسهولة لدورات الدين والاستهلاك القسري.

لذلك؛ اعتمدت خطة اليهود المرابين المحتكرين على مؤامرات جعل الزراعة قائمة

على كُلفة ومدخلات كيماوية ومعدلة وراثياً، وفي الوقت نفسه إغراق البلدان المستهدفة بمنتجات زراعية وغذائية وتحرك سياسي وثقافي فرض أنماطاً غذائية جديدة تخدم الشركات التابعة لهم وتحفز الطلب على منتجاتها.

- وفرضت قوى النهب العالمية ظروفاً وسياسات من شأنها الدفع بسكان الأرياف نحو المدن والهجرة الداخلية والدولية، وفرضت تغييراً في النمط الغذائي وحولت البلدان إلى الاستيراد، لتمكين الدولار والعملات التابعة له من الدوران والتحريك داخل اقتصادات الشعوب، بما يسمح بتصدير التضخم إليها.
- كانت هذه الخطة ضرورة بالنسبة لليهود المصرفيين باعتبار النظام المالي الربوي أداة هيمنة لا غنى عنها لاستمرار سيطرتهم ومن معهم من الصهاينة.
- لكن ما كان لها أن تتم لولا صمت الشعوب وقبولهم بقادة أنظمة وكلاء لمصالح اليهود.
- ومن المهم معرفة أن العائد من الإنتاج والعمل -قبل تدمير بنوك اليهود للقيمة- كان يشكّل قيمة مضافة حقيقية، تُسهم في النهوض الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الفعلية النافعة للشعوب.

النتيجة بعد المؤامرة الكبرى على القيمة

تعرَّض مفهوم القيمة للتفريغ والتآكل والمحق؛ وأصبح العائد من العمل والإنتاج لا يمكن الإنسان من الحياة الكريمة، والكاد يكفي العامل لتغطية ما يحتاجه ومن يعول من الطعام والشراب، وتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الضرورية، **بعد أن تم تحويل الشعوب إلى مستوردين لطعامهم وشرابهم وبعد أن القبول بالتحول إلى الاستيراد الشامل لكل شيء.**

مرحلة النقد الائتماني

بعد انكشاف خدعة ربط الدولار بالذهب عام ١٩٧١ (صدمة نيكسون)، انقطع الرابط بين النقد والإنتاج والثروة بشكل كامل. وأصبح الدولار عائماً بشكل رسمي ومعلن، يستمد قوته **من البارجات والصواريخ والقواعد العسكرية الأمريكية.**

مرحلة النقد المالي، الرقمي والعملات المشفرة

لم يكتف المرابون بحجم التضخم والإفساد المالي والاقتصادي الذي أثقل كاهل معيشة البشرية، فمن حين لآخر، يقدم اليهود حلولاً مالية واقتصادية مخادعة تفاقم المشكلة وتزيد الطين بلة، ومن ذلك توسعة المعروض النقدي بالعملات المشفرة والعملة الإلكترونية بكل أنواعها.

في ٢٠٢١، وصل حجم سوق المشتقات المالية في أسواق المال العالمية أكثر من ٦٤٠ تريليون دولار، أي أكبر بكثير من كل السلع والخدمات المنتجة في العالم. وبلغ إجمالي الدين العالمي ٣١٨ تريليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٤، بحسب تقرير معهد التمويل الدولي الصادر في فبراير ٢٠٢٥، مسجلاً زيادة بمقدار ٧ تريليونات دولار مقارنة بالعام السابق.

وبذلك، ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٣٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. (الفارق كبير جداً بالرغم من المغالطة والتضليل في طريقة احتساب الناتج المحلي). وهذا يعني أن المصرفيون المرابون قاموا بتدمير القيمة وأفسدوا آليات النمو الاقتصادي الحقيقية النافعة بشكل كامل، والنتيجة واضحة في استمرار انهيار القدرة الشرائية للمجتمعات، وتوسع دائرة انتشار الفقر والجوع والمعاناة المعيشية، وتبرز في أشكال عديدة منها التفكك والضعف الاجتماعي المنتشر في العالم كله. لقد أصبح مفهوم القيمة من أكثر المفاهيم إشكالًا وتعقيداً في الاقتصاد المعاصر؛ وتعددت تحديد مصدر القيمة ومقوماتها وطبيعتها ومعيار قياسها. وجوهر المشكلة لا يكمن في الاختلاف النظري فحسب، بل في التحوّل الذي

فصل المال عن العمل والإنتاج الاقتصادي النافع.

- ونتج عن قبول الشعوب والدول بالربا بناء نظام مالي يقوم على الإقراض باعتباره ضرورة من ضرورات استمراره، وكل قرض جديد يعني توليد نقد جديد من دون إنتاج سلع أو خدمات، ودون إضافة قيمة حقيقية نافعة.

وبهذا تحوّل المال إلى كيان للهيمنة والتحكم في السيولة والمعروض النقدي وفرض القروض الربوية على الشعوب، ووسيلة لتوليد المال من المضاربة المالية ومن مشتقاتها الربوية المتنوعة.

وقد أدّى إخضاع الاقتصاد العالمي لسياسات نقدية مركزية قائمة على الربا والاحتكارات إلى تمكين قوى النهب والطغيان من السيطرة على ثروات الشعوب والتحكّم بها.

من كل ما سبق: يمكن استيعاب وفهم؛ أن القيمة في الاقتصاد الحقيقي النافع تقوم على العمل والإنتاج وفقاً لمقومات مرتبطة بالنفع وتلبية الاحتياج، وأنها ملتزمة بقيم ومبادئ تحقق عدالة التوزيع. أمّا النظام المالي العالمي الذي فرضه المرابون وقوى الطغيان على العالم فقد فصل المال عن هذه الأسس، وحوّله إلى أداة سيطرة ونهب ووسيلة لتوزيع سموم التضخم، وهذا يجعل فهم هذه التحولات شرطًا لازمًا لاستيعاب أهمية تحرير المال النقدي من المرابين باعتبارها خطوة أساسية للوصول إلى الاستقلال الحقيقي والتحرر الفعلي من لليهود وأولياء الشيطان.

مخرجات التحول النقدي
التي قام بها اليهود المرابون من ١٦٩٤ إلى ٢٠٢٥

١. إباحة المعاملات الربوية، بعد قرون من التحريم والمنع، بعد أن كانت العقوبات على المرابين تصل إلى حد الإعدام قبل تأسيس بنك إنجلترا ١٦٩٤م.

٢. مؤامرة إدخال (ثم إلغاء) ما يسمى بـ «المعيار الذهبي».

٣. رفع ممارسة «الاحتياطي الجزئي» من الجريمة إلى منهجية ربوية معتمدة في النظام المصرفي.

٤. إنشاء البنوك (المركزية التجارية، والتجارية المركزية) كمؤسسات رئيسية للنظام المالي الربوي.

٥. نشر بورصات وأسواق الأوراق المالية لممارسة الأنشطة الربوية وارتكاب جرائم السطو العملاقة.

٦. إضافة برامج نشر الديون وإغراق العالم فيها بأشكال عديدة وفرضها على الآخرين لتمكين العملات الورقية الربوية من الدوران وتوزيع تضخمها السام.

٧. اعتماد وتفعيل القوة العسكرية وحاملات الطائرات وقاذفات القنابل في خدمة النظام المالي العالمي الربوي الذي فُرض على العالم لتمكين الدولار من الهيمنة وتوزيع تضخمه على الآخرين.

٨. الانتقال إلى اقتصاد الظل وربط البنوك العالمية بشركات أطلقوا عليها تسمية مخادعة هي (متعددة الجنسيات) لتمكينها من نقل القيمة ونهب الشعوب بعد تحويل الشعوب إلى الاستيراد الشامل.

فصل المال عن القيمة وهيمنة الرأسمالية المالية

لقد تشكّل النظام المالي العالمي تحت هيمنة شبكات الربا والمؤسسات المالية التي تسمى (عالمية) و(متعددة الجنسيات) و(عملاقة) وهي امتداد لبيوت المال اليهودية الربوية.

تظهر بيانات تحالف المدخلات والمخرجات متعددة المناطق MRIO ودراسات القيمة المضافة الدولية TiVA - كما في دراسة **جيسون هيكل التي بعنوان: (الاستيلاء الإمبريالي في الاقتصاد العالمي استنزاف الجنوب العالمي من خلال التبادل غير المتكافئ، ١٩٩٠-٢٠١٥)**، [[٦]]وهي تؤكد بأن هيمنة المرابين المالية لم تفصل المال عن القيمة فحسب، بل أدّت كذلك إلى **مصادرة القيمة الحقيقية من الدول (الغنية-النامية) المستهدفة بالنهب التي تسمى بالجنوب العالمي وتحويلها** إلى ما يسمى بـ دول الشمال الغني (دول بنوك وشركات الهيمنة والنهب).

وقد تم هذا الاستيلاء عبر آليات مالية - وليست إنتاجية - تتحكم بالأسعار وسلاسل القيمة العالمية، وبشروط البنك الدول وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية المنحازة التابعة منذ نشأتها للنظام المالي العالمي الربوي وقوى الصهيونية التي تقف خلفه، وقد تم تصميم هذه الأدوات بحيث تُسعّر موارد البلدان المستهدفة بأقل من قيمتها الحقيقية، بينما تُضخَّم قيمة السلع والخدمات المالية والتكنولوجية القادمة من بلدان قوى النهب الربوية.

وبذلك يصبح واضحًا أن فصل المال عن القيمة لم يكن مجرد تطور تاريخي للنقد، بل كان آلية هيمنة اقتصادية ألغت دور العمل والإنتاج، وأعادت صياغة مفهوم القيمة نفسه ليصبح تابعًا للمراكز المالية الكبرى، التي تتحكم بتدفقات القيمة عالميًا. وهذه العملية تمثّل أيضًا الامتداد الحديث لشبكات المرابين القائم على بناء الثروة من الديون والربا وليس من الإنتاج.

الثروة المنهوبة

من الدول التي تسمى زوراً (نامية) لصالح قوى النهب العالمي (التي تسمى زوراً (غنية)

المجال	القيمة السنوية	ملاحظات
أرباح رأس المال الأجنبي	1.2 مليار $	تحويل سنوي من الدول (الغنية-النامية) التي تسمى الجنوب إلى ما يسمى بـ (الشمال) دول البنوك والشركات العالمية المحتكرة.
حصص العلامات التجارية	500 مليار $	تحويل سنوي من الدول (الغنية-النامية) التي تسمى الجنوب إلى ما يسمى بـ (الشمال) دول البنوك والشركات العالمية المحتكرة.
رسوم الربا (سداد فوائد) اقراض الدول الاجباري من ودائعها في الغرب!! (فوائد القروض والدين الخارجي)	١,٤ تريليون (٢٠٢٣)	فوائد القروض الإجبارية تحويل سنوي من الدول (الغنية-النامية) التي تسمى الجنوب إلى ما يسمى بـ (الشمال) دول البنوك والشركات العالمية المحتكرة.

المجال	القيمة السنوية	ملاحظات
من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥م بلغت الثروات الخام المنهوبة من الدول التي تسمى (نامية) بمعدل سنوي 12 مليار طن، قيمتها السنوية ما يعادل ١٠,٨ تريليون دولار	10.8 تريليون $	إجمالي الثروات المنهوبة (1990–2015) 242 تريليون $بحساب سعر الدولار في ٢٠١٠م
النهب عبر التحويل إلى المناطق الأفشورية	200 مليار $	خسائر إخفاء النهب فقط
المقابل	مقابل مساعدات ١٥٠ مليار $	هدفها تدوير الدولار وتوزيع تضخمه، والكثير منها تعود إليهم في تحويلات سداد قيمة أغذية وأكياس الواقي الذكري وحبوب منع الحمل.

- **يُظهر الرقم السنوي (١٠,٨ تريليون دولار) حجم الفجوة بين القيمة الحقيقية للمواد والعمل، والقيمة السوقية التي يفرضها النظام المالي العالمي. (المرجع: دراسة جيسون هيكل المشار إليها).**
- **تمثّل هذه البيانات إحدى أقوى الدلائل على أن النظام المالي العالمي يقوم على النهب لثروات الشعوب ومواردها، وأن الفقر والمعاناة في البلدان المنهوبة نتاج لهياكل هذا النظام الذي صنعه اليهود المرابون ومن معهم من الصهاينة، دون اكتراث بالأثر السلبي لهذه الجريمة التي يتضرر منها أكثر من نصف سكان المعمورة.**

تميز فريد في الاقتصاد الحقيقي

الضوابط والتشريعات الإلهية التي تضمن حفظ القيمة وتحقق العدل الاقتصادي

(١)

تحريم الربا والاحتكارات

- ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. (البقرة:٢٧٥)
- ﴿**يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ**﴾. (البقرة:٢٧٦)
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. (البقرة:٢٧٧)
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾. (البقرة:٢٧٨)
- ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾. (البقرة:٢٧٩)

(٢)

- التوجيه بالعدل ومنع الظلم والمنكر والبغي.
- الالتزام بالعقود والتعاملات العادلة.
- العدالة في التجارة والوزن والقياس.
- تحريم الغش ونقص المكيال.

من أهم التشريعات الواردة في القرآن الكريم ما يلي:

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ** وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾. سورة النساء ١٣٥
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ **بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ** وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى **وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ** يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. سورة النحل:٩٠
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾. سورة المائدة:١
- ﴿**أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا** نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. سورة الأنعام:١٥٢
- ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾. سورة الأعراف:٨٥
- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة:١٨٨
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾. سورة النساء:٢٩

o ﴿ولا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾. سورة النساء من الآية ٥

مقارنة بين الاقتصاد الحقيقي والرأسمالي

العنصر	الاقتصاد الحقيقي	الاقتصاد الرأسمالي الحديث
مصدر القيمة	العمل والإنتاج النافع	السوق والنقود
هدف الإنتاج	تلبية الحاجات الفعلية للبشرية، وتمكين الشعوب والمجتمعات من الحياة الكريمة والعزة التي أرادها الله لهم	تعظيم الربح على حساب حاجات المجتمعات
العدالة في توزيع الثروة	- لا مكان للربا والاحتكارات أو الظلم. - قياس قيمة الجهد والحقوق بإنصاف وفرض أجور عادلة. - تحديد حد أعلى للربح وحد أدنى للأجور لتحقيق عدالة وتثبيت القوة الشرائية والتوازن بين الإنتاج والاستهلاك - وضع القرآن الكريم ضوابط قوية لا نظير لها بشأن جريمة الربا والاحتكار ومن خلالها ضمن العدالة الاقتصادية.	- مرتبط بقوة السوق. - الأجور تتحدد بما يخدم مصالح الشركات والبنوك. - لا توجد آليات حقيقية لضبط التفاوت أو حماية القوة الشرائية للعامة.

العنصر	الاقتصاد الحقيقي	الاقتصاد الرأسمالي الحديث
النقود	- وسيلة لتسهيل التبادل وقياس قيمة العمل والجهد - النقد الحقيقي يرتبط فعليًا بالإنتاج أو بالمعادن الثمينة كالذهب والفضة.	- أداة للهيمنة والتحكم في المعروض النقدي - أداة ربوية لإنتاج النقود من النقود - تؤدي إلى تضخم نقدي وديون غير محدودة، وتخلق أزمات اقتصادية.
الأرض والموارد	مصدر الموارد والثروات	مورد للاستغلال لتحقيق تراكم المال
مقياس الغنى	تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي، وتمكين الشعوب من العزة والحياة الكريمة	تراكم المال النقدي فقط
الزمن	عامل جودة وإتقان وخفض كلفة الإنتاج	عامل تسريع الاستهلاك وتدوير رأس المال
انعدام الضرر العام	محسوب ضمن القيمة: حماية البيئة، التربة، الثروة الحيوانية والنباتية، وصحة البشر	مهمل تمامًا

مراحل التحول
من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي الرقمي

المرحلة	نوع النقد	القيمة	المنشأ	أثرها على الاقتصاد	الاستقرار	أثرها على العدالة	ملاحظات
النقد السلعي	الذهب والفضة	قيمة مادية ذاتية	الاقتصاد الحقيقي	يدعم الإنتاج والعمل ويعكس القيمة الحقيقية	مستقر	توزيع نسبي عادل للثروة	النقد أداة خادمة، لا وسيلة لتوليد الربح من لا شيء
النقد الورقي	أوراق تمثل الذهب	قيمة مشتقة	البنوك المركزية	يسهّل المبادلات، مرتبط بالإنتاج	مستقر نسبيًا طالما الالتزام بتحويل الذهب	عدالة نسبية طالما الربط بالذهب قائم	النقود الورقية ليست ثروة، بل سندا على الثروة الحقيقية
النقد الائتماني (Fiat)	النقود (مرتبط بالثقة بالدولة فقط)	تفرضها الحكومات	الدولة والبنوك المركزية	انفصال عن الإنتاج، خلق المال عبر الإصدارات	متقلب حسب السياسة النقدية والسياسية	يسمح بتراكم الثروة في يد فئة قليلة	أحد أسباب الانحراف عن وظيفة النقد الأساسية

المرحلة	نوع النقد	القيمة	المنشأ	أثرها على الاقتصاد	الاستقرار	أثرها على العدالة	ملاحظات
النقد الرقمي / المالي	أرقام إلكترونية وسجلات مصرفية	قيمة رمزية (الأصل: دين)	البنوك والأنظمة المالية العالمية	قيمة من الدين والمشتقات الربوية (بلا قيمة)	عالي التقلب، معرض للأزمات	الأثر السلبي كبير ونتيجة له تعاني البشرية من التفاوت والظلم الاقتصادي.	انفصال تام عن الاقتصاد الحقيقي؛ يمثل تهديدًا للاستقرار والعدالة الاقتصادية

جدول تطور علاقة النقد بالقيمة

المرحلة التاريخية	نوع النقد	مصدر القيمة	طبيعة القيمة	الثقة المؤسسة	أبرز السمات الاقتصادية
الاقتصاد الحقيقي (السلعي)	المقايضة المباشرة (السلع مقابل السلع)	العمل والإنتاج النافع	قيمة حقيقية	لا حاجة لمؤسسة ضامنة	القيمة تُنتج وتُستهلك داخل المجتمع
النقد المعدني (الذهب والفضة)	معادن نفيسة لها	تكلفة التعدين والعمل	قيمة ثابتة نسبيًا	ندرة المعدن	النقد = سلعة ذات قيمة في ذاته

المرحلة التاريخية	نوع النقد	مصدر القيمة	طبيعة القيمة	الثقة المؤسسة	أبرز السمات الاقتصادية
النقد الورقي من ١٩٤٤م ١٩٧١م م٢٠٢٥	أوراق نقدية بلا غطاء ذهبي (Fiat Money)	السلطة السياسية والسياسة النقدية	بلا قيمة	ضمان الدولة فقط	إمكانية خلق نقد بلا إنتاج (تضخم – دين عام)
استخدام النقد أداة نهب وسطو بشكل رسمي (بعد تدمير الاكتفاء وتحويل الشعوب للاستيراد)	المال العاري من القيمة: الورقي، وأموال الائتمان، والعملات المشفرة والرقيمة.	توزيع التضخم الربوي في فاتورة الاستيراد وفرض الديون، والحروب.	بلا قيمة	قوة الهيمنة -وقبول الشعوب بالأنظمة العميلة-	١٩٧١ إلى ٢٠٢٥م فصل كامل بين المال والإنتاج عبودية الربا

من اعترافات رموز اقتصاديين من غير المسلمين:

١. **لودفيغ فون ميزس (Ludwig von Mises) – ١٨٨١-١٩٧٣**

(النقد يفقد قيمته إذا انفصل عن السوق والإنتاج.)

٢. **مايكل هدسون**

(المال الحديث أداة لتجريف الثروة من المنتجين إلى الأغنياء).

٣. **جيسون هيكل**

(النظم المالية العالمية تفرض على الجنوب إنتاج القيمة واستغلالها لصالح الشمال).

تاريخ انشاء الكيانات المالية الكبرى التابعة لنظام النقد الورقي الربوي

الاسم الكامل للمؤسسة	الاختصار	تاريخ التأسيس	المقر الرئيسي	الوظيفة الرسمية المعلنة
بنك التسويات الدولية	BIS	17 مايو ١٩٣٠	بازل، سويسرا	يُعد «بنك البنوك المركزية»، يعمل على التنسيق بين البنوك المركزية العالمية. يسمى بنك آل روتشيلد باعتبارهم أول من أسسه.
صندوق النقد الدولي	IMF	27 ديسمبر ١٩٤٥	أمريكا -واشنطن	استقرار العملات، الإقراض قصير الأجل، دعم ميزان المدفوعات، مراقبة الاقتصاد العالمي.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD	27 ديسمبر ١٩٤٥	أمريكا -واشنطن	تمويل مشاريع البنية التحتية في الدول النامية.

الاسم الكامل للمؤسسة	الاختصار	تاريخ التأسيس	المقر الرئيسي	الوظيفة الرسمية المعلنة
مؤسسة التمويل الدولية	IFC	1956	أمريكا -واشنطن	دعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول التي تسمى (نامية) المستهدفة بالنهب.
بنك التنمية للبلدان الأمريكية	IDB	1959	أمريكا -واشنطن	دعم وتمويل مشاريع التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	MIGA	1988	أمريكا -واشنطن	تقدم ضمانات ضد المخاطر السياسية لتشجيع الاستثمار الأجنبي.
الوكالة الدولية للتنمية	IDA	1960	أمريكا -واشنطن	تمويل الدول الأشد فقرًا بقروض ميسرة أو منح.
المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار	ICSID	1966	أمريكا -واشنطن	تسوية النزاعات بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة.
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	EBRD	1991	بريطانيا	دعم التحول الاقتصادي في أوروبا الشرقية والوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.
البنك الآسيوي للتنمية	ADB	1966	مانيلا، الفلبين	تمويل مشاريع التنمية في آسيا والمحيط الهادئ.

الاسم الكامل للمؤسسة	الاختصار	تاريخ التأسيس	المقر الرئيسي	الوظيفة الرسمية المعلنة
البنك الإفريقي للتنمية	AfDB	1964	كوت ديفوار (ساحل العاج)	تمويل التنمية في القارة الإفريقية.
البنك الإسلامي للتنمية	IsDB	1975	جدة السعودية	مؤسسة مالية إسلامية لدعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
صندوق النقد العربي	AMF	1976	الإمارات	تعزيز الاستقرار المالي العربي، تمويل العجز ودعم مشاريع اقتصادية.
صندوق أوبك للتنمية الدولية	OFID	1976	فيينا، النمسا	ذراع تنموي لدول أوبك لدعم الدول النامية.
بنك التنمية الجديد (بريكس)	NDB	2014	شنغهاي، الصين	تمويل مشاريع دول البريكس الأعضاء و(الدول النامية).
البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	AIIB	2016	بكين، الصين	تمويل البنية التحتية في **آسيا** وما حولها.

توضيح مهم:

- المؤسسات القديمة مثل BIS وIMF وIBRD تمثل أدوات النظام المالي العالمي التقليدي بقيادة الغرب.
- المؤسسات الأحدث مثل AIIB البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتي، و بنك التنمية الجديد (بريكس) يروج لها بأنها لكسر الهيمنة الغربية، لكن في الواقع كلها تتبع فريق واحد وشركة مقاصة واحدة وتخضع كلها لليهود المرابين وبنك الل روتشيلد المهيمن على البنوك المعروف بـ بنك التسويات الدولية (BIS) ودول مجموعة البريكس كلها ملتزمة ومطيعة للتوجيهات الصادرة عن الأدوات التابعة لبنك التسويات (BIS) (بنك آل روتشيلد) وأبرزها التوجيهات الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدولي والأمم المتحدة وملتزمة بخطط كياناتها الأممية (مثل منظمة الفاو ومنظمة الصحة ومنظمة التجارة العالمية) والمنتدى الاقتصادي العالمي دافوس.

تأسيس كيانات ومؤسسات الإقليمية في نفس الفترة تابعة للنظام المالي العالمي الربوي وبنوك وشركات اليهود

الاسم الكامل للمؤسسة	الاسم المختصر	تاريخ التأسيس	المقر الرئيسي
جامعة الدول العربية	LAS	22 مارس ١٩٤٥	القاهرة، مصر
منظمة الأمم المتحدة	UN	24 أكتوبر ١٩٤٥	نيويورك، أمريكا
منظمة التعاون الإسلامي	OIC	25 سبتمبر ١٩٦٩	جدة، المملكة السعودية
منظمة أوبك	OPEC	14 سبتمبر ١٩٦٠	فيينا، النمسا
منظمة أوابك (الدول العربية المصدرة للبترول)	OAPEC	يناير ١٩٦٨	الكويت
صندوق أوبك للتنمية الدولية	OFID	1976	فيينا، النمسا

جميع المؤسسات تقع تحت مظلة وتوجيه "مجموعة البنك الدولي"، رغم تفاوت تواريخ تأسيسها.

تم بتوفيق الله وحمده

المراجع

١) **القران الكريم.**

٢) **المراجع التالية:**

اسم الوثيقة	اسم الوثيقة	الرابط	غلاف التقرير/الوثيقة
الدكتور جيسون هيكل وزملاؤه، دراسة مهمة بعنوان: (الاستيلاء الإمبريالي في الاقتصاد العالمي استنزاف الجنوب العالمي من خلال التبادل غير المتكافئ، ١٩٩٠-٢٠١٥)	(Imperialist appropriation in the world economy: Drain from the global South through unequal exchange, 1990–2015)	رابط	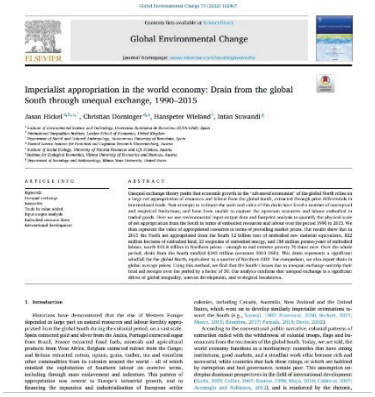 Global Environmental Change Imperialist appropriation in the world economy: Drain from the global South through unequal exchange, 1990–2015 Jason Hickel, Christian Dorninger, Hanspeter Wieland, Intan Suwandi
تقرير تناقض أهداف التنمية المستدامة: النمو مقابل البيئة على كوكب محدود الموارد.	The contradiction of the sustainable development goals: Growth versus ecology on a finite planet	رابط	RESEARCH ARTICLE The contradiction of the sustainable development goals: Growth versus ecology on a finite planet Jason Hickel

اسم الوثيقة	اسم الوثيقة	الرابط	غلاف التقرير/الوثيقة
زراعة بذور الفقر كيف يضر البنك الدولي المزارعين؟	Sowing the seeds of poverty	رابط	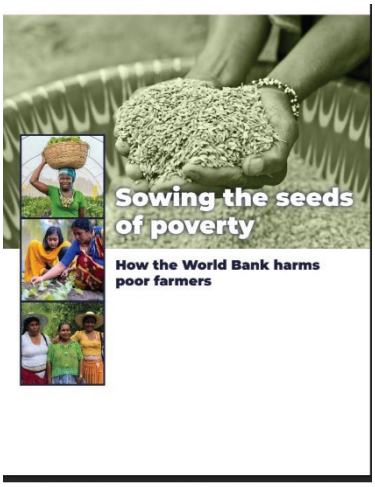
إنتاج الذرة واستهلاكها وتجارتها عالميًا: الاتجاهات وتداعيات البحث والتطوير	Global maize production, consumption and trade: trends and R&D implications	رابط	Food Security (2022) 14:1295–1319 https://doi.org/10.1007/s12571-022-01288-7 REVIEW Global maize production, consumption and trade: trends and R&D implications Olaf Erenstein · Moti Jaleta · Kai Sonder · Khondoker Mottaleb · B.M. Prasanna Abstract Keywords Maize · Food security · Demand · Supply · Staple cereals · Agri-food system 1 Introduction

Springer

اسم الوثيقة	اسم الوثيقة	الرابط	غلاف التقرير/الوثيقة
استبداد الخبراء -وليام ابستلي	The Tyranny of Experts by William Apstley	رابط	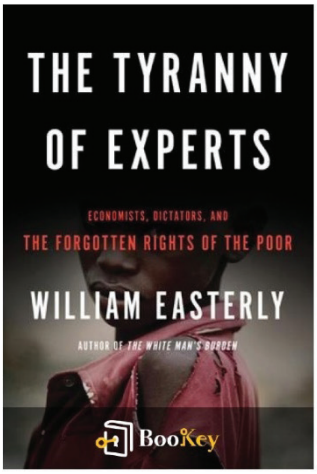
الفجوة: دليل موجز لعدم المساواة العالمية وحلولها- جيسون هيكل	the divide: a brief guide to global inequality and its solutions	رابط	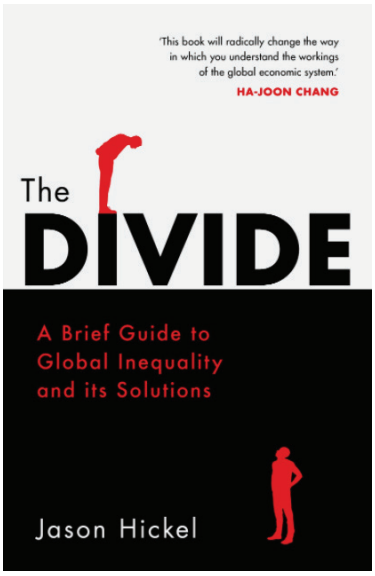

اسم الوثيقة	اسم الوثيقة	الرابط	غلاف التقرير/الوثيقة
نمو سكان الحضر والريف في العالم ١٩٢٠ - ٢٠٠٠	World Urban and Rural Population Growth 1920-2000	رابط	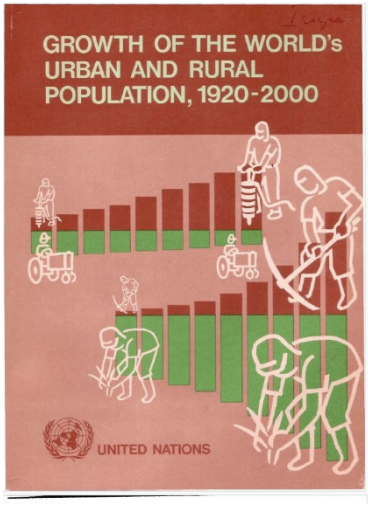
كتاب الأمن الغذائي العالمي «علاقة اليهود بتدمير الاكتفاء الذاتي وتجويع الشعوب»	المؤلف محمد الانسي إصدارات مركز الشهداء للأعمال الفنية والثقافية صنعاء الجراف -١٤٤٦هـ ٢٠٢٥	رابط	

اسم الوثيقة	اسم الوثيقة	الرابط	غلاف التقرير/الوثيقة
كتاب المشكلة الاقتصادية الأسباب والحلول	المؤلف محمد الانسي	رابط	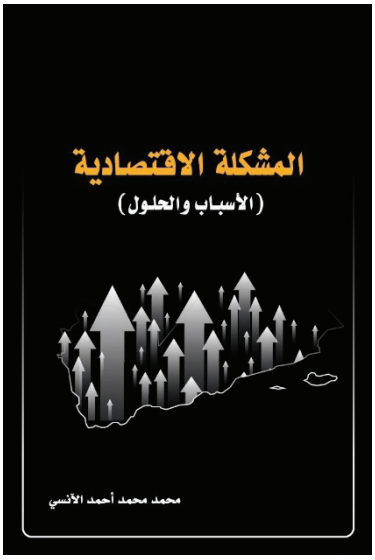

٣) كتب الباحث الدكتور أنطوني سي ساتون منها كتاب (بنوك وول ستريت وتمويل هتلر) وكتاب (وول ستريت والثورة البلشفية)، وكتاب (الانتحار الوطني). ومقابلات تلفزيونية مع أنطوني سي ساتون متوفرة على الانترنت

رابط + رابط

٤) الاسم الكامل: Antony Cyril Sutton (١٩٢٥-٢٠٠٢)، أستاذ اقتصاد في جامعة ولاية كاليفورنيا (لوس أنجلوس) وزميل بحث بمؤسسة هوفر، جامعة ستانفورد (١٩٦٨-١٩٧٣)

٥) كتب وليام كار منها كتاب (احجار على رقعة الشطرنج) وكتاب (اليهود خلف كل جريمة).

الهوامش والتعليقات:

[١] -الشيوعية هي الأصل وتسمى بالماركسية نسبة لمؤسسها اليهود كارل ماركس، والاشتراكية من مراحلها، قيل بأنها مرحلة انتقالية ما بين الشيوعية والرأسمالية مترافقة مع العمل الثوري وفقاً لماركس. والجدير بالإشارة في هذا السياق التأكيد على أن تمويل كارل ماركس والشيوعية ونشاطها تم وما زال عبر اليهود المصرفيين على رأسهم آل روتشيلد، فالشيوعية والألحاد من مشاريع اليهود الخاصة ضمن معتقداتهم الشيطانية واستراتيجيتهم التي تنطلق من بناء كيانات متصارعة لصناعة الفوضى الخلاقة، وتطبيق ما يسمى بنظرية التدمير الخلاق لفرص الربح والسيطرة والتحكم، وفي الواقع هذه الاستراتيجية مرتبطة بتمكين التمويل الربوي، وضمن ضرورات توزيع تضخمه السام وتشغيل مصانع الأسلحة انظر المراجع التالية:

- كتب الدكتور كارول كويجلي: كتاب (المأساة والأمل) وكتاب (المؤسسة الأنجلوأمريكية).
- (Tragedy and Hope: A History of the World in Our Time (1966
- (The Anglo-American Establishment: From Rhodes to Cliveden (1981
- كتب الباحث الدكتور أنطوني سي ساتون منها كتاب (بنوك وول ستريت وتمويل هتلر) وكتاب (وول ستريت والثورة البلشفية)، وكتاب (الانتحار الوطني). ومقابلات تلفزيونية مع أنطوني سي ساتون متوفرة على الانترنت

رابط + رابط

- الاسم الكامل: Antony Cyril Sutton (١٩٢٥-٢٠٠٢)، أستاذ اقتصاد في جامعة ولاية كاليفورنيا (لوس أنجلوس) وزميل بحث بمؤسسة هوفر، جامعة ستانفورد (١٩٦٨-١٩٧٣)
- كتب وليام كار منها كتاب (احجار على رقعة الشطرنج) وكتاب (اليهود خلف كل جريمة).

[٢] -المرجع:

كتاب المشكلة الاقتصادية الأسباب والحلول، ٢٠٢٣م، وكتاب الأمن الغذائي العالمي وعلاقة اليهود بتدمير الاكتفاء وتجويع الشعوب.٢٠٢٥ لـ محمد الآنسي.

[٣] -يهودي ألماني نقله آل روتشيلد إلى لندن للتفرغ الشيطاني في القرن التاسع عشر، وفيها كتب (البيان الشيوعي) وكتاب (رأس المال) وهو يهودي من أبوين يهوديين وكان والده يسعى ليكون (حاخاما).

[٤] -سُمّيت هذه المدرسة بالـ«النمساوية" نسبةً إلى بلدها الأصلي، النمسا، حيث نشأ مؤسسوها الأوائل مثل كارل مينغر في أواخر القرن التاسع عشر، قبل أن تتوسع تأثيراتها وتصبح أدبياتها ضمن منهاج الدراسة والتداول في العالم.

[٥] -مرجع دراسة أممية منشورة رسميا بعنوان نمو سكان الحضر والريف في العالم من ١٩٢٠ إلى ٢٠٠٠م

رابط

[٦] - الدكتور جيسون هيكل وزملاؤه، دراسة مهمة بعنوان: (الاستيلاء الإمبريالي في الاقتصاد العالمي

استنزاف الجنوب العالمي من خلال التبادل غير المتكافئ، ١٩٩٠-٢٠١٥) (Imperialist appropriation in the world economy: Drain from the global South through unequal exchange, ١٩٩٠–٢٠١٥)

رابط

تعريف بالباحث كاتب الورقة

محمد محمد أحمد الأنسي.

- **خبير في الاقتصاد والأمن الاقتصادي.**
- **باحث أكاديمي له العديد من المؤلفات منها:**

١. **كتاب المشكلة الاقتصادية "الأسباب والحلول" ٢٠٢٣م**
٢. **كتاب الأمن الغذائي العالمي "علاقة اليهود بتدمير الاكتفاء وتجويع الشعوب" ٢٠٢٥م**
٣. **ورقة عمل بعنوان (الفرق بين البيع والربا).**
٤. **ورقة عمل بعنوان (التناقضات الاقتصادية في الضريبة).**
٥. **ورقة عمل بعنوان: (مفهوم القيمة ومقوماتها وعلاقة اليهود بتدمير القيمة).**
٦. **ورقة عمل بعنوان: (دور الزكاة والأوقاف في التنمية).**

وغيرها..

- **عمل في العديد من الأعمال آخرها:**

رئيسا لدائرة الشؤون الاقتصادية والتنموية في مكتب رئاسة الجمهورية من ٢٠٢٠ إلى نهاية ٢٠٢٤